موقف الاردن من الضفة الغربية بعد تحريرها فان الاردن يتعهد بأن يترك الخيار في هذا لابناء الضفة الغربية ليقرروا الوضع الذي يختارون والمصير الذي يريدون بحرية تامة وتحت اشراف دولي محايد . وغير هذا فلست ارى ان من الحق ان نفرض على أهل الضفة الغربية وضعا لا يكونون فيه أصحاب الرأي واصحاب القول . ونحن اذ لا ندعي حق فرض أنفسنا عليهم بعد التحرير ، فأنا بنفس الدرجة لا نرى من الحق ان يفرض غيرنا عليهم أي وضع لا يختارونه ولا يقررونه هم أنفسهم » ( من كراس أصدرته دائرة المطبوعات والنشر الاردنية بعنوان « مرتكزات الموقف الاردني: البيان القومي الشامل لجلالة الحسين في مؤتمر القمة بالرباط » ) .

غير ان هذه الاطروحات كان قد تجاوزها الزمن فشرعية تمثيل المنظمة لوحدة الشعب الفلسطيني أصبحت احدى الحقائق الصلبة ليس في العالم العربي فحسب وانما في العالم أجمع ، وهكذا « أمام صلابة الموقف الفلسطيني والتضامن العربي الذي لقيه والى جانب الانتصارات التي سجلها النضال الفلسطيني في الاعوام والاشهر والايام الماضية ، أمام كل هذا أحبطت الضغوطات وتمكن مؤتمر القمة من الوصول الى قراراته التاريخية » ( ياسر عبد ربه في مؤتمر صحافي عقده في مقر « وفا » في ١١/٢ ) ، وكانت هذه القرارات : « ١ — تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وتقرير مصيره . ٢ — تأكيد حق الشعب الفلسطيني في اقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، على أية أرض فلسطينية يتم تحريرها . وتقوم الدول العربية بمساندة هذه السلطة عند قيامها في جميع المجالات وعلى جميع المستويات . ٣ — دعم منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة مسؤولياتها على الصعيدين القومي والدولي في أطار الالتزام العربي . ٤ — دعوة كل من المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية لوضع صيغة لتنظيم العلاقات بينها في ضوء هذه المقررات ومن أجل تنفيذها . ٥ — تلتزم جميع الدول العربية بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني » .

وبذلك انتهت مرحلة من النضال السياسي توجت في القمة العربية السابعة باجماع عربي على رفع الوصاية الهاشمية عن فلسطين الوسطى عندما وضعت مقاديرها بيد الشعب الفلسطيني من جديد. غير ان قرارات القمة لم تكن تشمل مواطني فلسطين الوسطى ومستقبل ارضها فحسب وانما هي كرست كذلك تمثيل المنظمة تمثيلا شرعيا ووحيدا لجميع الشعب الفلسطيني بمن فيهم الفلسطينيون المقيمون في شرق الاردن والذين اكتسبوا الجنسية الاردنية . وهذا الجانب من الصورة هو الذي سيكون مادة الصراع مع النظام في الاردن في قادمات الايام ، وهو صراع اختاره حسين نفسه منذ اليوم التالي لاختتام أعمال القمة السابعة والمح الى نتائجه في اطار تحذيري مقصود . ففي الخطاب الذي ألقاه حال عودته الى عمان في ١٠/٣٠ ( نص الخطاب نشرته دائرة المطبوعات والنشر الاردنية في كراس بعنوان آفاق المستقبل في الخطاب التاريخي لجلالة الحسين عقب عودته من مؤتمر الرباط ) قال « أنتم ايها الاخوة — مهاجرين وانصارا — أهل وعشيرة وأسرة واحدة لا يفرقها قيام ظرف يقتضي التغيير . انكم وانتم من أكرم الشعوب وأنبلها **لا يمكن ان ينزل منكم احد الى مستوى الانحياز في المشاعر او النوايا او المعاملات** ولا ان يمس أحدكم الآخر بأية جارحة من قريب او بعيد . واذا حدث لا سمح الله أي شيء من هذا ، وهو غير منظور ، فاني اعتبر ذلك مساسا موجها الي والى كل مواطن في شخصي ». وفي الخطاب نفسه خطط حسين الى هذا « الانحياز ... في المعاملات » ، فبعد ان تساءل « عما يترتب عن هذا القرار » أوضح « ان الاردن سيظل وطن كل عربي فلسطيني يختار ان يكون مواطنا فيه له مثلما عليه من حقوق المواطن الكاملة وواجباتها ودون المساس بحقوقه الاصلية في فلسطين . وسيظل الفلسطينيون الذين يختارون الهوية الفلسطينية أخوة عربا أعزاء يتمتعون بما يتمتع به المواطنون من الاقطار العربية الشقيقة في هذا البلد العربي الاصيل » . وهذا التمييز أكده الملك في حديث له مع صحيفة « نيويورك تايمز » فأعلن انه ينوي اجراء تغييرات دستورية وحكومية لاردنة المملكة بعدما اعتبر مؤتمر الرباط